الذهب تحت ضغط الدولار والفائدة الأميركية: هل يفقد مكانته كملاذ آمن؟

باسكال أبو نادر



تتزايد التساؤلات حول مستقبل الذهب في ظل التراجعات الحادة التي شهدتها أسعاره، بعدما شكّل لسنوات أحد أبرز الملاذات الآمنة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية. وبين قوة الدولار الأميركي، وتشدد السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، وحاجة المستثمرين إلى السيولة، يواجه المعدن الأصفر مرحلة دقيقة قد تحدد اتجاهاته خلال الأشهر المقبلة.

ولا تقتصر تداعيات هذه التقلبات على الأسواق العالمية، بل تمتد إلى لبنان، حيث يلجأ كثيرون إلى الذهب لحماية مدخراتهم من انهيار العملة المحلية وفقدان الثقة بالنظام المصرفي.

الدولار والفائدة وراء التراجع

تتداخل عوامل اقتصادية ومالية عدة وراء انخفاض أسعار الذهب، لكن السياسة النقدية الأميركية تبقى في مقدمتها، خصوصًا مع استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع جاذبية الأصول التي تدرّ عوائد.

وفي هذا السياق، يوضح الخبير الاقتصادي ميشال فياض، في حديث إلى "النشرة"، أن التراجع يرتبط أساسًا بقوة الدولار الأميركي وارتفاع أسعار الفائدة، مشيرًا إلى أن الذهب لا يدرّ عائدًا، ما يجعل الاحتفاظ به أقل جاذبية مقارنة بسندات الخزانة الأميركية.

ويضيف أن التصحيح الذي شهدته أسواق الأسهم، ولا سيما قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، دفع بعض المستثمرين إلى بيع الذهب لتوفير السيولة، الأمر الذي فاقم الضغوط على الأسعار.

ويعتبر أن استمرار التضخم يفاقم تشدد الاحتياطي الفيدرالي، مؤكدًا أن العاملين الأكثر تأثيرًا في السوق حاليًا هما الدولار والفائدة الأميركية.

تصحيح حاد أم بداية انهيار؟

رغم حدة التراجع، لا يعني انخفاض الذهب بالضرورة دخوله في مسار هبوطي طويل الأمد، إذ شهدت أسواق المعادن الثمينة تاريخيًّا موجات تصحيح قوية أعقبتها فترات تعافٍ.

ويرى فياض أن ما يحدث أقرب إلى "تصحيح حاد" منه إلى بداية اتجاه هبوطي هيكلي يمتد لسنوات، معتبرًا أن ارتفاع الفوائد الحقيقية وعمليات البيع لتوفير السيولة يفسران جانبًا كبيرًا من الخسائر.

وفي المقابل، لا تزال عوامل أساسية تدعم الذهب، أبرزها مشتريات البنوك المركزية والطلب الفعلي في الهند والصين.

وتعكس هذه المعادلة تناقضًا بين ضغوط الأسواق المالية القصيرة الأجل والطلب الاستراتيجي الطويل الأمد، ما يجعل الحديث عن انتهاء الاتجاه الصعودي سابقًا لأوانه.

هل فقد الذهب دوره كملاذ آمن؟

لطالما ارتبط الذهب بالحماية من الأزمات، إلا أن تراجعه بالتزامن مع انخفاض الأسهم أثار تساؤلات حول قدرته على أداء هذا الدور.

ويشرح فياض أن الذهب لا يتصرف حاليًا كملاذ آمن بالمعنى التقليدي على المدى القصير، بعدما تغلبت الحاجة إلى السيولة وارتفاع الفائدة على دوافع التحوّط.

لكنه يؤكد أن دوره الاستراتيجي لم ينتفِ، إذ لا يزال مهمًّا للبنوك المركزية والمستثمرين الباحثين عن تنويع الاحتياطات وتقليل الاعتماد على العملات الورقية.

وبالتالي، فإن التراجع الحالي لا يلغي أهمية الذهب، بل يؤكد أنه ليس محصنًا ضد تقلبات الأسواق والسياسات النقدية.

الفيدرالي يحدد الاتجاه المقبل

تتجه الأنظار إلى اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في كانون الأول، وسط ترقب لقرارات الفائدة والإشارات المتعلقة بالسياسة النقدية خلال عام 2027.

وتشير مصادر مطلعة إلى أن استمرار الخطاب المتشدد، مع بقاء الدولار وعوائد السندات عند مستويات مرتفعة، قد يطيل أمد الضغوط على الذهب.

أما أي إشارة إلى التوقف عن رفع الفائدة، أو تباطؤ التضخم الأميركي، فقد تفتح المجال أمام انتعاش الأسعار.

وتبقى توقعات المستثمرين بشأن الفائدة الحقيقية والدولار عاملًا حاسمًا حتى قبل صدور القرارات الرسمية.

هل يصل الذهب إلى 3400 دولار؟

في ظل التقلبات الحالية، تبرز مستويات الدعم الفني بوصفها مؤشرات يراقبها المستثمرون لتقدير احتمالات استمرار التراجع. ويعود فياض ليحذر من احتمال انخفاض الأسعار نحو 3500 دولار للأونصة، وربما 3400 دولار، مشيرًا إلى أن مستويات الدعم المتداولة تقع بين 3500 و3650 دولارًا.

وفي المقابل، لا يستبعد حدوث ارتداد تقني باتجاه 3700 إلى 3900 دولار إذا تراجعت قوة الدولار.

ويعتبر أن الأسعار المنخفضة قد توفر فرصًا للمستثمرين على المدى الطويل، لكنه يشدد على عدم ظهور إشارات مؤكدة إلى بلوغ القاع، ناصحًا بالشراء التدريجي بدلًا من استثمار الأموال دفعة واحدة.

ماذا عن مدخرات اللبنانيين؟

في لبنان، يكتسب تراجع الذهب أهمية خاصة، بعدما أصبح وسيلة لحماية المدخرات من تدهور الليرة والأزمة المصرفية.

ويوضح فياض أن انخفاض الأسعار العالمية يقلّص القيمة الدولارية لما يمتلكه اللبنانيون من الذهب، وقد ينعكس على قدرتهم الشرائية، خصوصًا إذا اضطروا إلى البيع خلال فترة التراجع.

مؤكدًا أن الذهب يبقى أداة للتحوّط من عدم الاستقرار النقدي المحلي، لكنه ليس بمنأى عن تأثير أسعار الفائدة الأميركية وتحركات الدولار.

وفي المحصلة، لا يبدو أن الذهب فقد مكانته الاستراتيجية، لكنه يواجه اختبارًا أصعب في ظل السياسة النقدية المتشددة. وبين احتمالات استمرار التصحيح وفرص التعافي، تبقى قرارات الفيدرالي وبيانات التضخم مفتاح تحديد مساره المقبل.

فالذهب قد يحافظ على دوره كملاذ آمن على المدى الطويل، لكنه لا يضمن الحماية من الخسائر على المدى القصير.